استثمار عائدات البترول فى المشروعات الائتمانية فى البلادالعربية

الدكتور عبد الرزاق حسن

أثار البترول وبترول الشرق الاوسط بالذات فى السنوات الاخيرة موجات من التساؤل بعد أن اشتد عليه الطلب من ناحية وزادت تقديرات احتياطيه من ناحية أخرى . وبعد أن تبين أن تكاليف استخراجه أدنى بكثير منها فى أى بلد بترولى آخر . ويقدر ما يستهلكه العالم فى السنوات العشر القادمة بما استهلكه فى قرن مضى . ولم يكن يتعدى انتاج بترول الشرق الأوسط حتى الحرب العالمية الأولى ٩ر٠٪ من انتاج العالم ، وقفز خلال الحرب العالمية الثانية الى ٦ر٥٪ ويصل الآن الى حوالى ثلث الانتاج العالمى ، كما تزايد احتياطيه المكتشف الى حوالى ثلثى الاحتياطى العالمى .

وتقل تكاليف استخراجه فى أعلى البلدان العربية تكلفة عن ٧٠ ٪ من تكاليف استخراجه فى الولايات المتحدة الأمريكية . وفضلا عن ذلك فان هذا البترول منتشر فى منطقة متوسطة بين الشرق والغرب تتحكم فى مداخل البحار بين المحيطين الاطلسى والهندى .

واذا كان الترول العربى قد أثار الكثير من الجدل فى العالم نتيجة لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية فانه يثير فى البلاد العربية نفسها مسائل كثيرة متباينة كطريقة استغلاله ، ومدى فاعليته فى اقتصاديات البلاد العربية منتجة له أو غير منتجة ، والعائد المتحصل منه ، واتجاهات استغلاله ، وأثر احتكارات البترول فى الأوضاع السياسية والاقتصادية العامة للبلاد العربية الخ .

ولسنا فى حاجة الى الدخول فى متاهات القضايا البترولية ، وسنقصر بحثنا على عائدات البترول وأهميتها فى التنمية الاقتصادية للبلاد العربية .

١ ــ ماذا نقصد بعائدات البترول ؟

يحدد الكثيرون عائد البترول بما تحصل عليه الدولة التى يوجد فيها البترول من أتاوات من الشركات المستخرجة له ، سواء كانت فى شكل نسبة من البترول المنتج أو ريع استغلال الأرض موضع الامتياز ، أومقاسمة فى الأرباح ، وذلك بالاضافة الى ما قد تفرضه الدولة من ضرائب ورسوم أخرى على استخراجه وتصديره .

غير أن هذا التحديد للعائد لا يتضمن الا جـزءا صغيرا من العائد الاقتصادى الحقيقى ، أو القيمة المضافة فى عمليات البترول التى يمكن قياس العائد منها فى مرحلتين .

الأولى هى مرحـلة الخام وتتضمن القيمـة النهائية للخام مخصوما منهـا قيمة مستلزمات الانتاج أو بمعنى آخر القيمة المضافة فى عمليـات الانتاج ، والنقـل ، والتجارة ، وتتمثل فى الريع ، وما يـدفع من أجور العاملين ، وما يتحقق من أرباح للعمليات السابقة .

والثانية هى مرحلة تصنيع الخام ، ويتمثل العائد منها بالفرق بين قيمة المواد النهائية مخصوما منها مستلزمات الانتـاج أو المواد المستخدمة فى عملية الانتـاج .

وهذا العائد فى المرحلتين لا يتضمن العائد غير المباشر ، أو العائد الاجتمـاعى الذى يترتب على دور البترول فى تنميـة الجهاز الاقتصادى وايجاد البدائل الصناعية ذات التكلفة المنخفضة . وترجع أهمية الدقة فى تحديد عائدات البترول الى أن معرفة كيفية توزيع هذه العائدات على المستفيدين منهـا يضع أمامنا صورة حية للطريقة التى تنساب بها الموارد البترولية لتبسط الرفاهيـة والرخاء على المجتمعات المستغلة لـه ، وأن كانت هناك ناحية أخرى لا يمكن اغفالها وهى معرفة ما يؤدى اليه الانتاج البترولى من مضاعفات للاستثمار والتوظف يظهر أثرها بشكل واضح فى البلدان المستغلة للبترول العربى وتستفيد صناعاتها منـه وبشكل عام ، ليس هناك شك فى أن دراسة الدورة الاقتصادية للبترول التى تبـدأ من البحث عنه حتى استخراجه وتحويله الى منتجات صناعية لتكشف لنـا الكثير من الأمور والحقائق التى تعيننا فى تحديد سياستنا الاقتصادية بشكل عام ، والبترول بشـكل خاص ، ولاسيما والبترول ثروة قومية ، قابـلة للاستنفاذ ، وليست قابلة للتجدد .

وتقدر المدة التى يستنفذ فيها احتياطى البترول العربى لو استمر استغلاله بمعـدله الحالى بما لا يتعـدى ٧٥ سنة — ومهما قيل عن الاحتمالات الكبيرة بالاستكشاف فان السياسات العامة ذات الاجل الطويل لا توضع على أساس احتمالات الا اذا كان هناك ما يؤكدها .

ويتراوح العـائد الذى دفعته الشركات المستغلة للبترول العربى فى السنوات الخمس ٦٨/٦٤ بين ٤و٥٨ سنت للبرميـل (فى منطقة قطر وأبو ظبى والبحرين) ، ٤و١٠١ سنت للبرميل (فى ليبيا) ويقدر متوسط العائد فى سنة ١٩٦٧ بحوالى ٨٧ سنت للبلاد العربية المصـدرة للبترول فى مجموعها ، فاذا كان حساب المناصفة دقيقا فكأن شركات البترول قد حققت فى تلك السنة أرباحا تقدر بمبلغ ٩و٢ بليون دولار وذلك على رأسمال مستثمر قدر بحوالى ١ر٣ بليون دولار أى نسـبة ٩٣ ٪ وان كان البعض يرى أن هذا الربح يقل بما يتراوح بين ١٥ ٪ ، ٢٥ ٪ من الربح الحقيقى ، وما يعنى أن معـدل ربح عملية الاستثمار يتراوح بين ١٠٧ ٪ ، ١١٧ ٪

من رأس المـــال المستثمر فى عمليات البترول بشـــكل عام وانه اذا قدر العائد على أساس الاموال المستثمرة فى عمليات الانتـــاج وحدها وبلغت ٦و١ بليون دولار فى السنة المشار اليها فان نسبة الربح المحقق تتضخم بشكل ملحوظ .

وقد أعدت بعض التقديرات تكلفة البرميـــل من البترول فى مراحله المختفلة كالآتى .

	بالدولار	النسبة ٪
تكاليف انتاج البرميل	٠ر٢٨٥	٢ر٧
تكاليف التكرير	٠ر٣٥٠	٣ر٣
أجور شحن بالناقلات	٠ر٦٨٠	٦ر٣
مصاريف تخزين وتوزيع وأرباح الموزعين .	٢ر٧٩٠	٢٦ر٠
أرباح شركات الانتـــاج	٠ر٦٨١	٦ر٣
دخل البلاد المنتجـــة	٠ر٨٥٣	٤٧ر٥
ضرائب فى البلاد المستهلكة	٥ر١٠٠	٧ر٩
المجمـــــوع	١٠ر٧٣٩	١٠٠

وبتقـــدير ربح عمليـــة التخزين والتوزيع بدولار للبرميل فكأن عائد العملية البترولية مع ملاحظة أن تقدير أرباح شركات الانتاج أدنى من الواقع نجد أنه بمبلغ ٧ر٦٣٤ دولار أى أكثر من ٩ أمثال مادفع للحكومات العربية التى يستخرج منها البترول . أى يقدر بحوالى ٣٣ بليون فى سنة ١٩٦٨ وحدها وحوالى ١٨٠ بليون دولار خلال السنوات العشر ٦٨/٥٩ بينما لم تحصل البلدان العـــربية من هذا القدر الا التسع ، وما تنفقـــه شركات الانتاج منها ، وهو لا يتعدى ١٥ ٪ من حصتها فى الارباح أى أن متوسط ما قد أنفق على البلدان المستفيدة من البترول لا يقـــل عن ١٨ بليون دولار سـنويا .

هذا مع عدم حساب الأثر المباشر لتكرر الاستثمار والتوظف الناشىء من دوران هذا المبلغ فى المجتمعات المستفيدة به .

الجدول رقم (١) يبين العائدات التى حصلت عليها البـــلاد العربية المنتجة للبترول من الشركات المستغلة له .

٢ ــ البترول العربى والتوازن الاقتصادى بين الحاضر والمستقبل ؟ .

اشتد الضغط على البترول العـــربى فى السنوات الاخيرة ، وزاد المستخرج منه بشكل يدعو الى الاهتمام ، سواء من اباره القديمة أو عن طريق التوســـع فى التنقيب واستكشاف أبار جـــديدة . فقد كان البلدان

العربيان الوحيدان المنتجان للبترول حتى سنة ١٩٣٣ هما مصر والعراق ، وتوالى دخول البلدان العربية فى مجال الانتاج ، حتى بلغ عددها ١٤ ، واصبحت جميع البلدان العـربية منتجة للبترول باستثناء لبنان والاردن واليمن بشقيها والسودان ، وان كان من المحتمل كثيرا وجود بترول فى هذه البلدان أيضا لا سيما وهى فى نطاق المناطق البترولية .

وقد ارتفع انتاج البلاد العربية من البترول من ٤ر٧ مليون طن سنة ١٩٣٨ الى ٣٥ر٨ مليون طن سنة ١٩٤٦ وقفز الرقم الى ٦٥٨ مليون طن سنة ١٩٦٩ مكونا ١ر٨٪ ، ٩ر٤٪ ، ٣١٪ من انتـاج العالم على التوالى (جدول رقم ٦)

ويرجع التـكالب على بترول الشرق الأوسط لعـديد من العوامل الاقتصادية والسياسية ، فالولايات المتحـدة وهى أكبر محتكر للبترول فى العالم ، وفى البلدان العربية تملك ٦٠ ٪ من احتكاراته (جدول رقم ٥) حريصـة على عدم استنزاف مواردها سواء لاسـباب استراتيجية أو لاعتبارات التوازن الاقتصادى الواجب بين الحاضر والمستقبل كمـا يعتبر البترول العربى من أرخص البترول تكلفة ، ونسـبة طيبة منه ينبثق من آباره ذاتيا أى دون ضخ يذكر .

كما أدى الى ذلك التقدم العلمى فى عمليـات استكشاف واسـتخراج وتصنيع البترول ، ونقص موارد الطاقة الأخرى وارتفـاع تكلفتها بشكل كبير .

وكان لظروف التخلف الاجتماعى فى البلدان العـربية ونقص الوعى السياسى فىمناطق انتاج البترول أو الخوف من الاتجاهات الوطنية التى بدأت تبرز فى المنطقة العربية منذ منتصف الخمسـينات أثر كبير فى تلهف الشركات على استنزاف أكبر قدر ممكن من البترول العربى وبالذات من المناطق التى تسودها فلسفة الحرية الاقتصادية ، وبطـريقة تدعو الى التسـاؤل لأنه بالرغم من غزارة آبار البترول الا أن كفاءة اسـتغلالها منخفضة الى حد كبير ، ويبدو أن ذلك يرجع الى عدم اهتمام الشركات المنتجـة باستخدام الوسائل الحديثة للاستغلال حتى لا ترتفـع تـكاليف الاستخراج ويقل الهامش الذى تستفيد به .

ومما يزيد من أهمية البترول العربى توسطه فى أسواق الاستهلاك وانتشاره بشكل يمكن من سهولة توزيعـه على مختلف مناطق الطلب فى أسرع وقت ، وبأقل قدر ممكن من التكاليف والملاحظ أن البلدان العربيـة تسمح للشركات المستغلة أن تستخرج ما تشاء من البترول دون ضابط ، مما يمكن أن يؤدى اليه ذلك من زيادة ما يعود عليها منه وان كانت ليبيا قد لجأت أخيرا الى الحد مما يستخرج منها .

ولا تعارض الشركات الاحتكارية هذا الاتجاه ، بـل وتشجعه طالمـا انه يحقق لها أكبر قدر ممكن من الربح ، وان كانت تستخدم تضخم الكميات

المستخرجة لتخفض من أسعار البترول العربى بالنسبة لمثيله المستخرج من خليج المكسيك أو فنزويلا بل واستخدامه كسلاح لمواجهة أى تحركات سياسية قد تبدو فى المنطقة العربية ، ويعنى انخفاض سعر البترول العربى فى السوق الدولية خسارة أو نقص فيما تحصل عليه الحكومات العربية من عائد .

ولا يعنى خفض سعر البترول العربى ان الشركات المحتكرة له ، تتحمل عبئا ، أو لا تحقق الربح الذى ترجوه ، فبوسعها أن ترفع السعر اعتمادا على احتكارها لعمليات البترول وانخفاض مرونة الطلب عليه وقلة سعر الخام بالنسبة للتكلفة النهائية للمواد المصنعة منه ، ولكن الشركات تراعى باستمرار ضمان تحقيقها لاكبر قدر من الربح لاطول أمد ممكن ، وما لا تحققه عن طريق خفض سعر الخام **تسترده عن طريق التلاعب فى أسعار التكاليف** واظهارها بأعلى من قيمتها الحقيقية سواء بادخال بعض المصروفات الرأسمالية ضمن المصروفات الجارية ، أو استخدام نظام التكاليف النمطية دون بيان أثر استخدام الوسائل الحديثة فى خفض التكاليف ، أو بتقديم كميات من البترول للاساطيل الأجنبية دون حسابها ضمن الانتاج مقابل خدمات لا تظهر فى الميزانية وقد تحقق الشركات هذا الربح أيضا عن طريق عمليات النقل أو التكرير ... الخ .

وقد تم التفاهم بين الشركات المحتكرة للبترول فى خريف سنة ١٩٢٨ بعد ايقاف الحرب التى نشبت بينها وكادت تصيبها جميعا بدمار محقق ، وهى الآن تتفاهم بين بعضها على الاسعار ، واستغلال أسلوب التسعير فى الحصول على النتيجة المرجوة ونذكر على سبيل المثال لا الحصر رفع الشركات لاسعار البترول فى يونية سنة ١٩٥٣ بعد تأميم مصدق لبترول ايران ، ثم خفض السعر بعد ذلك فى يناير سنة ١٩٥٧ لمواجهة الضغوط الناشئة عن فشل العدوان الثلاثى مع مصر ، وخفضه مره أخرى فى فبراير سنة ١٩٥٩ لمواجهة الضغوط السياسية فى فنزويلا ، وعروض الاتحاد السوفيتى بيع بتروله بسعر رخيص بعد توسعه فى اتفاقات المعونة . وارجاع البعض انخفاض أسعار البترول العربى فى بعض السنوات الى زيادة المستخرج ، يرد عليه أن الذى يقوم بالاستخراج هى الشركات الاحتكارية ، وهى نفسها التى تحدد الأسعار وفى مقدورها التقليل من الكميات المنتجة غير أن ذلك لم يحدث اذ الملاحظ ان خفض الاسعار كان يتبعه زيادة المنتج وليس خفضه (يجد مثلا ان الانتاج العربى زاد فى جميع السنوات من ٥٨ الى ٦١ عن السنوات السابقة عليها بنسبة ١٣ ٪ ، ١٧ ٪ ، ٩ ٪ على التوالى) .

وها نحن أولا نلمس الآن محاولات لخفض الاسعار لمواجهة اتجاه بعض البلدان العربية سواء لزيادة ما تحصله من عائد ، أو لاتخاذ اجراءات نحو تأميم الشركات البترولية بشكل جزئى أو كلى . ومهما يكن من شىء ، فان توحيد أسعار البترول ، أو تنظيم توزيع عائداته لا يجب

أن تشغلنا عن المسألة الاساسية وهى ضرورة وجود التوازن فى المستخرج من البترول على مدى سنوات استخراجه ، لتضمن البلدان العربية حسن اســتغلاله وليس استنزافه ، والحصـــول على أكبر عائد مادى منه ، واستخدامه فى بناء الاقتصاد القومى ، وتشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة فى مختلف المجالات .

اذا نظرنا الى الوضع الاقتصادى لاغلب البلدان العـربية المنتجة للبترول نجـد أنها تعتمد فى مواردها أساسا على اســتخراجه والاكتفاء بالحصول على عائد مقابل هذا الاستخراج وبالتالى نجد المصادر الانتاجية الاخرى اما مهملة أولا تكاد تذكر — فتكون عائدات البترول المصدر الوحيد أو شـــبه الوحيد لميزانية الدولة فى الكويت وليبيـــا وأبو ظبى والبحـــرين ومسقط وعمـــان ، وتكون هـــذه العـــائدات نسبة عاليـــة من ايرادات ميزانية حكومتى الســـعودية والعراق . واذا نظرت الى تركيب الدخـــل القومى لوجدنا عائد عمليات الاستخراج تكون النصيب الاكبر فيه . وحتى الانصبة الاخـــرى كالتجارة والصـــناعة فانها تعتمد أساسا على البترول ويؤدى هذا الامر الى توقف درجة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعيـــة فى أغلب البلدان المنتجـــة للبترول على عوامل أجنبية ، وبمعنى أدق تتحكم بها شركات أجنبية ، وذلك فضلا عن أن هذا الوضع يجعـــل من السهل استخدام العائدات كوسيلة ضغط اقتصادى وسياسى بها .

ونعتقد أن مركز أى بـــلد اقتصاديا واجتماعيا يكون أكثر استقرارا لو كانت نسبة العائد من مصدر واحد وهو البترول فى حالتنا لا تتعـــدى نسبة معقولة من ميزانية الدولة ومن الدخل القومى (ربع الميزانية مثلا ، وعشر الدخل القومى) .

ويمكن أن يتم التوازن المرجو باســـتغلال العائدات المتحصـــلة فى مشروعات التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية ، وبمعنى آخر فى مشروعات ذات طبيعة مستقلة عن البترول نفســـه .

كما ان اعتماد أغلب الدول العربية المنتجة للبترول على تصـــدير الخام يؤدى الى عد مإستفادتها بشكل كامل من تكريره فلم تزد نســـبة التكرير عن ٨ ٪ من البترول المنتج فى سنة ١٩٦٨ ولا يؤدى اليها فى هـــذه الحال عائدات النقل ، والتخزين والتسويق والتكرير .

وهى كمـــا رأينا حوالى ٣٦ ٪ من قيمـــة المنتجات النهائية للبترول وهو ما يمكن أن تستفيد به لو امتنعت عن تصدير البترول خاما ، وذلك بالاضافة الى ما تعنيه القيام بعملية التكرير من رفع الكفاءة الفنية للبلاد ، وما قد يصحب هذه العملية من صناعات يؤدى القيـــام بها الى الارتفاع بالمستوى العلمى والحضارى للبلدان العربية .

وهناك عنصر آخر لا يمكن اغفاله فى هذا المجال ، وهو ما يبدو من اهمال استخدام الغازات الناتجة من عمليات التكرير ، وتركها لتحترق دون الاستفادة منها ، وهذه يمكن أن تمد البلدان العربية بقدر ضخم من الطاقة بتكلفة بسيطة ، فضلا عما تؤدى اليه من رفع المستوى الاجتماعى للمواطنين .

والجدير بالملاحظة أن عائد البترول الذى يدفع لبعض البلدان العربية على قلة نسبته الى القيمة الحقيقية للبترول المنتج الا انه لا يجد طريقه الى ميزانية الاتفاق فى الدولة ، وانما يتحول الى أرصدة سائلة مستثمرة فى الخارج ، أى أن بعض البلدان العربية لا تكتفى بما يدره البترول من ربح على البلدان المستغلة ، فتزيد هذه العملية بتحويل هذه العائدات الى حسابات فى البنوك أو شراء أوراق أجنبية فى الخارج .

قد يتصور البعض أن ذلك عنصر ضمان فى حالة التغيرات الاجتماعية التى يمكن أن تحدث غير أن هذا الوضع يمكن أن يعجل بهذه التغيرات لما يعنيه ويكشفه من تناقضات وعدم ثقة فى داخل المجتمع . ولم يمنع تكديس الاحتياطيات النقدية الليبية فى الخارج مثلا من قيام ثورة سبتمبر سنة ١٩٦٩ فيها وبالتالى بأن الانفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو أضمن وسائل الاستقرار .

وبالرغم من توفر البترول فى البلدان العربية ، واهدار جزء ضخم من الغازات دون الاستفادة منها الا أن معدل الاستخدام للطاقة بشكل عام ما زال محدود النطاق (جدول رقم ٤) اذا قورن بالمجتمعات المتقدمة اقتصاديا (باستثناء الكويت والبحرين حيث ترتفع فيهما معدلات استهلاك الطاقة عن غيرهما من البلدان العربية لأن سكانهما لا يجاوزون ٧ر٠ ٪ من مجموع سكان البلاد العربية مجتمعة) لا يزيد متوسط استخدام الطاقة فيها عن ٢٠ ٪ من المتوسط العالمى ، ٥ر٣ ٪ من متوسطه فى أمريكا الشمالية وانخفاض مستوى استهلاك الطاقة تعكس صورة من التخلف الحضارى ، وانخفاض مستوى المعيشة عن الحد المرجو .

واذا نظرنا الى الوضع العام فى الاجل الطويل نجد أنه ليس من صالح أى بلد أن يستنزف الجيل الحاضر كل الثروة القومية ، ولا يترك لجيل المستقبل الا المشاكل .

ويجب أن يكون تفكيرنا دائما ايجاد نوع من التوازن فى استغلال الموارد لا سيما القابل منها للاستنزاف كالبترول بين الحاضر والمستقبل .

وحتى اذا كان هناك شك بالنسبة لمستقبل البترول واحتمال اكتشاف طاقات بديلة له ، الا أنه مع ذلك يمكن أن تتركز الدراسة فى البحث عن

مصدر بديل للدخل أو تحويل البترول الى استعمالات أفضـــل . واذا كان هنـــاك خوف من أن تحل الطاقة النووية محل البترول فى المســـتقبل ، وامكانيات هذه الطاقة غير متوفرة للبلدان العربية،الا أنه يمكنهم الاهتمام :

(أ) بدراسة الطاقة الشمسية مثلا ، وهى المتوفرة فى الظروف المناخية فى البلدان العربية .

(ب) كما أن هناك دراسات مبـــدئية ناجحة عن امكان الاستفادة من البترول ليس كطاقة قابلة للاحتراق ، ولـــكن كمواد بروتينية صالحة للتغذية .

(جـ) هذا بالاضافة الى التقدم الواضح فى استخدام البترول والغازات فى الصناعات البتروكيماوية .

(د) وبجزء من عائدات البترول أيضـــا يمكن الانفـــاق على الأبحاث الخاصة بملوحة البحر حتى يمكن استغلال مياه البحر للشرب وللزراعة ولاحتياجات الصناعة وكل هذه أبحات مكلفة لا يسهل القيام بها الا مع توفر الامكانيات الكبيرة التى تقدمها عائدات البترول ، هذا فضلا عن ارتباط مثل هذه الابحاث بأوضـــاع البـــلدان العربية المنتجة للبترول نفســـها وضرورة ضـــمان الاستقرار والتوازن الاقتصادى لها .

والخطورة فى التركيب الاقتصادى القائم فى بعض البلدان العربيـــة المنتجة للبترول انه يخلق انماطا من الاستهلاك لا تتناسب مع ظروف التنمية العامة لها ، وقد تكون سببا فى احـــداث مشاكل اقتصادية وردود فعـــل اجتماعية كبيرة لا قبل لها بها .

قد يرى البعض أن مسألة التوازن فى الحاضر أو فى المستقبل ليست من المسائل اليسيرة ، وتحتاج الى دراسة لحجم السوق ، لمـــا يتطلبـــه القيام ببعض المشروعات من ضرورة وجود حجم أمثل لها ، وهذا الحجم يكون عائده كبير ، وليس من السهل على البلدان العربية المنتجة للبترول أن تستوعب المنتجات النهائية كلها ، ومن أقرب الامثلة على ذلك مشروع البتروكيماويات فى الكويت . غير أن هذه المسألة لا يمكن ان تناقش على المستوى الفردى لكل بلد عربى على حدة ، ويحتاج الأمر لوجود اطار عام للعمل فى البلدان العربية التى تضم بين جوانبها حوالى ١٢٠ مليون نسمة ، وترتبط بعلاقات اقتصادية مع مجموعات ضخمة من الدول يمكن أن تتعاون معها فى هذا السبيل .

٣ ــ العائدات بين التنمية المحلية والاجنبية :

اذا تركنا العائدات المتولدة من عمليات البترول بعـــد خروجه من البلدان العربية ، نجد أن الجزء الذى يتحقق فى داخل البلدان العـــربية بوضعه الحالى ينقسم الى شقين :

الاول ــ هو ما يدفع للحكومات سواء فى شكل ضرائب أو اتاوات .

والثانى ــ ما تحصل عليه شركات البترول الاجنبية فى شكل ربح .

أما بالنسبة للشق الأول فالملاحظ انه يلعب دورا أساسيا فى تمويل ميزانيات الدول العربية المصدرة للبترول مثل السعودية والعراق والكويت وأمارات الخليج وليبيا والجزائر ، وتختلف نسبة هذه العائدات فى الميزانية تبعا لظروف كل بلد ، من حيث حجم العائدات ، والاحتياجات العامة للدولة . وتتأثر الاخيرة بعدد السكان ، ومدى اتساع رقعة البلد ، وذلك بالاضافة الى الفلسفة الاجتماعية التى تحكم الانفاق .

ومن الطبيعى أن نجد أنه حينما تكون عائدات البترول مرتفعة بالنسبة لمتطلبات الميزانية العامة للدولة يضعف الميل لفرض الضرائب والرسوم على المواطنين ــ كما هو الحال فى السعودية والكويت وأمارات الخليج وليبيا ، ويعنى ذلك فى النهاية تحويل الثروة القومية ــ وهى البترول ــ الى طاقة استهلاكية تمثل نوعا من الرفاهة المؤقتة ، التى يتحدد حجمها وأجلها بما يدفع من عائدات والمدة التى يستمر الدفع فيها ، وقد يشكل هذا الوضع خطورة على الوضع الاقتصادى العام لانه يضعف من الميل الى الانتاج ، واستغلال الطاقات البشرية والمادية الموجودة فى البلد .

والملاحظ فى بعض الحالات أن عائدات البترول تزيد على مجموع النفقات العامة فى الميزانية ، كما يبدو ذلك من مراجعة البيانات المتاحة عن ميزانيات مشيخات وامارات الخليج ، والكويت وليبيا ويعنى ذلك تحويل جزء من العائدات الى أرصدة نقدية تحول الى الخارج سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتستغل فى عمليات استثمارية قصيرة أو طويلة الاجل ، أو تنفق بمعرفة الاجهزة الحاكمة بشكل فردى ولا تظهر فى ميزانية الدولة بشكل أو بآخر ، ويؤدى فى النهاية الى تدعيم مركز الدولة التى تستغل فيها اقتصاديا ، وقد يعود بعض هذه الاموال لبلد أو آخر من البلدان العربية ، الذى يتحمل بفائدة أعلى من عائد الاستثمار الذى حصل عليه البلد أو المسئول المودع ، ويبدو أن هذا الامر كان موضع اثارة فى السنوات الاخيرة ، مما أدى الى تخصيص قدر من الانفاق فى مشروعات استثمارية فى كل من الكويت وليبيا ، وان كان أثر هذه المشروعات على الوضع الاقتصادى والاجتماعى العام ، وطريقة ادارتها موضع جدل كبير .

والبيانات الخاصة بميزانية أغلب الدول العربية المصدرة للبترول ليست متوفرة بالشكل الذى يمكننا من دراستها وتحليلها بقدر كبير من الدقة . ومع ذلك فهناك نموذجان يمكن أن يساعدانا فى فهم العلاقة بين العائدات وميزانية الدولة بشكل أولى ، وهما الكويت والعراق .

وفى الكويت مثلا نجد أن عائدات البترول فى ميزانية الايرادات بلغت فى متوسط السنوات الخمس ٦٥/٦٤ ــ ٦٩/٦٨ ٣ر٩١ ٪ مقابل ٧ر٨ ٪ فقط حصلت من الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم على الخدمات ،

ومتحصلات البريد ، وقيمة بيع أراضى . وتفوق ايرادات البترول وحدها المصروفات التقديرية للميزانية بنسبة ٣ر٢٨ ٪ واذا رجعنا الى ميزانية الاستثمار فى الســنوات الخمس المذكورة نجدها لا تتعــدى ٣٥ ٪ من ايرادات البترول ، ومعنى ذلك أن ٦٥ ٪ من تلك الايرادات قد امتصــته ميزانية الانفاق العادية أو تحول الى أرصدة نقــدية اتجهت الى الخارج .

ومن وجهة نظر المــالية العامة ، فان المصروفات الاستثمارية اذا لم تأت من فائض الميزانية العادية فلا يجب أن تقل عن الايرادات المتولدة من استنزاف الثروة القوميــة ، والا كان معنى ذلك تبديد هــذه الثروة أو اضعاف الوضع الاقتصادى فى الاجل الطويل وذلك أيضا بغض النظر عن القيمة المضافة والاثر الاجتماعى الذى يترتب على العملية الاستثمارية ويؤدى عدم الاخذ بفكرة مقابلة المصروفات الاستــثمارية بالايرادات غير العادية أو عائدات البترول كحد أدنى الى عدم تحميل الجيل الحاضر بالأعباء الحقيقية للمصروفات الجارية لجهاز الدولة ، وبالتالى نجــد انفسنا أمام حالة من اختلال التوازن بين الدخل والانفاق ، ويؤدى هذا الاختلال الى ارتفــاع فى قيمة الخــدمات المؤداة بل والى الاسراف فيها ، ولو كانت الضرائب والرسوم العادية تغطى مصروفات الدولة العادية لادى ذلك الى أن يكون الافراد أكثر حرصا على استخدام الدخل العام منه او الخاص ، وأكثر دقة عند التوسع فى مجالات الانفاق الاستهلاكى .

أما بالنسبة للعراق فنجد أن ضريبة الدخل من شركات البترول خلال السنة المــالية ٦٧/٦٦ بلغت ٦ر٣٨ ٪ من الايراد الكلى ، أما البــاقى فمصدره الرسوم الجمركية ، وضرائب الانتاج والدخل الخ ... وتــكون المصروفات الرأسمالية فى الخطة حوالى ٣٠٪ من المصروفات الكلية وتكون حصــة الربح والضرائب على البترول ٧٤ ٪ من الانفــاق على الخطة الاستثمارية بشكل عام . ومعنى ذلك أن ايرادات البترول عامل أساسى فى عملية الثروة الاقتصادية ، وهى سياسة سليمة من وجهة النظر العامة ، هذا دون تدخل فى نوع الاستثمارات أو فاعليتها .

غير ان المسألة الجديرة بالاهتمام هى أن البترول ومشتقاته يكون ٩٢ ٪ من صادرات العراق وهى تقترب من نسبة صادراته فى الكويت التى بلغت ٥ر٩٣ ٪ وما يعنى أن أى تغــير فى حجم صــادرات البــترول يؤثر بدرجة كبيرة فى القدرة على استيراد السلع من الخارج ســواء كانت تلك السلع انتاجية أو استهلاكية ، فبالنسبة للكويت نجــد أن صادرات البترول تفوق كثيرا الواردات من السلع المختلفة فقد كانت نسبة الصــادرات من البترول ومشتقاته الى مجموع واردات السلع المختلفة ٢٢ الى ١٠ فى سنة ١٩٦٨ وذلك مقابل ٣٢ الى ١٠ فى حالة العراق فى تلك السنة .

وكون النسبة الكبرى من صادرات البلد من سلعة واحدة يؤدى الى أمكان التأثير فيه من الخارج ما لم تكن البلد المصدرة فى مركز احتكارى أو شبه احتكارى أو اذا كان سوق السلعة غير مركز فى بلد أو مجموعة ضيقة من البــلدان .

ويتحول جـزء طيب من عائدات البترول الى الشركات التى تقوم باستخراجه وتصنيعه ، ويقدر هذا الجزء فى أدنى التقديرات بما تحصله البلدان العربية المنتجة ، ولا يدخل فى هذا التقدير الأدنى الاعفاءات الضريبية التى تتمتع بهـا الشركات لمنع ازدواج الضرائب ، وتستغلها فى الواقـع للتهرب من الضرائب . ويثور التساؤل حول طريقة انفاق تلك الشركات لهـذا العائد وما تحصـل عليه الشركات من أرباح تتحكم هى فى طريقـة استغلالها ، ولا تخضع لأى نوع من أنواع الرقابة على النقـد وجزء من هذا العائد يوزع كأرباح للمساهمين فى الخارج ، ويتجه جزء آخر لتكوين الاحتياطيات ، أما الجزء الأخير فيعاد استثماره فى المشروعات البترولية بالطريقة التى تراها الشركة الام ، اى سواء تم ذلك فى البلد الذى تكون فيه الربح أو فى غـيره . وتلجأ بعض الشركات الى اتمـام التوسعات أو الانشاءات الجديدة عن طريق اقراض الشركات الفرعية ، وهذه الطريقـة تضمن للشركة الام الحصول على عائد مضمون من ناحية ، وخفض الارباح الصافية التى تكون موضع التقسيم بين البلد المنتج والشركة العاملة فيها من ناحية أخرى والملاحظ أنه ليست فى الاتفاقات البترولية ما يمنع الشركات المنتجة من تحويل جميع ماتحصل عليه من أرباح للخارج ، ولا ينطبق على شركات البترول فى هذه الحالة سياسة تحديد نسبة الربح من رأس المال التى يسمح بها فى نظم تشجيع الاستثمار الأجنبى (باستثناء الجزائر التى تفرض اتفاقاتها تحويل مالايزيد عن ٥٠٪ من الربح المحقق). هذا بالرغم أن طبيعة الربح الناشىء من العملية البترولية يختلف عن طبيعته فى كثير من المشروعات الأجنبية التى تقوم بالاستثمار فى مشروعات انمـائية فى البـلد نتيجة لان البترول يستخرج محليا أى ليس للاجنبى فضـل فيه ، وذلك بالاضافة الى كونه ثروة قابلة للاستفادة وليست متجددة .

ومن البيـانات الاحصائية لميزان المدفوعات فى العراق يتبين أن نسبة مصروفات شركات البترول فى داخـل العراق تمثل ١٠ر٧ ٪ من حصـة الحكومة العراقية فى أرباح هذه الشركات فى السنوات ٦٦ ـ ١٩٦٨ ، ومعنى ذلك أن ٨٩ر٣٪ من أرباح شركات البترول (بفرض مسـاواتها بحصـة الحكومة) قد صرفت فى الخارج . وكانت بالتالى عنصرا هاما فى التراكم الرأسـمالى للشركات الاحتكارية من ناحية ، وفى دفـع العجلة الاقتصادية وزيادة معدلات التنمية فى الخارج من ناحية أخرى .

وليس هناك بيانات عن انفاق شركات البترول الاجنبية مما تحققه من أرباح فى الكويت ، وكل ما هناك هو قيمة ما استوردته من سلع من الخارج لم يتعد نسبة ٦ر٠ ٪ من الواردات الكلية سنة ١٩٦٧ ، (وكانت النسبة ١٥ ٪ فى سنة ١٩٥٩) وحوالى ٣ر٠ ٪ من قيمة أرباحها المتحققة فى نفس السنة . والمتصور أن نسبة انفاق الشركات البترولية الاجنبية فى الكويت من أرباحها تقل كثيرا عما تنفقه الشركات البترولية القائمة فى العراق ، وما ينعكس أثره على الاقتصـاد القومى كنتيجة طبيعية لاعتماد الكويت بشكل شبه تام على الاستيراد من الخارج ، وليس لديها انتاج قومى يمكن أن يستفيد من القوة الشرائية الضخمة الموجودة فيها .

وما ينطبق على كل من الكويت والعراق يمكن قوله بالنسبة للبلدان العربية الاخرى المنتجة والمصدرة للبترول ، والتى تتميز بتخلفها الاقتصادى ونخرج من ذلك أن شركات البترول الاجنبية لا تنفق من أرباحها فى داخل البلدان العربية المنتجة الا جزءا ضئيلا ، وما يعود الى تلك البلدان فى شـــكل قروض او استثمارات جديدة ليس هنـــاك وسيلة دقيقة لضبطه ويحملها فى النهاية بأعبـــاء كبيرة ، وان اخفتها ضـــخامة الارباح المحققة بالنسبة للدخل القومى والمتصور أن يفرض على شركات البترول نظـــام يحتم عليها الا تحول الى الخارج الا قدرا معينا من الارباح منسوبا الى راس المـــال الاجنبى الوارد ، أو الربح المعاد استثماره فى حدود تتراوح بين ١٠ ٪ ، ٢٠ ٪ حسب ظروف البلد — وذلك عدا ما يرتبط بتصفية أو استهلاك راس المـــال .

ويؤدى الاخـــذ بهذا المبدأ الى التزام الشركات الاجنبيـــة للبترول باستخدام فائض الارباح غير المحول الى الخارج فى عمليات التنمية سواء كانت بترولية أو اقتصادية أخرى ويمكن فى مثل هذه الحالة أن يسمح أن تتم عمليات الاستثمار ، ليس فى البلد المنتج للبترول فحسب ، وانما فى البلاد العربية الاخـــرى وبالطريقة التى توافق عليها الدولة التى تم فى نظامها الربح أو بالتفاهم مع الاجهزة العربية المختصة ، ومثل هذا الامر يضمن النمو الاقتصادى المتوازن للبلدان المنتجة للبترول ، وتنمية اقتصـــاديات البلدان العربية ، وتدعيم علاقاتها ببعضها لمـــا فى ذلك من مصلحة مشتركة مؤكدة والسبيل الاول للوصول الى هذا الهدف ضرورة تشـــجيع تكوين الشركات الوطنية وشركات القطاع العام للمشاركة فى عمليات البترول ، وعدم ترك الحبل على الغارب للشركات الأجنبية ، لأن أجهزة الدولة مهما كانت كفايتها الا أنها قاصرة عن الحد من تلاعب الشركات ومهمـــا يكن من شىء ، فمن المفروض بشكل عام أن تستخدم عائدات البترول للتنمية المحلية قبل التنمية الاجنبية ، والتنمية العربية قبـــل التنمية فى البلدان المتقدمة اقتصاديا ، حتى تستقر الاوضاع الاقتصادية للبلدان المنتجة بشكل خاص والبلدان العربية بشكل عام ، وحتى تضيق شقة التباين الخضارى بينها وبين البلدان المتقدمة اقتصاديا .

٤ — الاموال العربية فى الخارج :

ليست هناك بيانات كافية عن الاموال العربية المتراكمة فى العـــالم الخارجى ، والتى تكون أغلبها منذ نهاية الحرب العالميـــة الثانية كنتيجـــة مباشرة أو غير مباشرة للتوسع فى انتاج البترول ولهذا نجد أن هذه الأموال تتركز فى حســـابات الكويت ، وامارات الخليج ، والســـعودية ، وليبيا وتتراوح تقديرات هذه الاموال بين — ٣ ، ٥ بليـــون جنيه استرلينى . وتشكل هـــذه الأموال جزءا طيبـــا من الأرصدة السائلة التى تيسر حركة التعامل فى الاسواق الغربية ، ولهذا نجد أن بعض هذه الاسواق التى تتركز فيها الاموال تهتز مع كل اشـــاعة عن تحويلها من بلد الى آخـــر أو مع الاتجاه لتجميدها فى شكل ذهب .

وتثير العناصر الوطنية فى الوطن العربى أهمية استغلال الأرصدة العربية فى الخارج كوسيلة للضغط السياسى لتحقيق استقلال البلدان العربية ، وكأداة لضمان التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية بها .

ولسنا فى مجال مناقشة الجانب السياسى للارصدة ، وأهميته ، لتباين وجهات النظر نحو المضمون السياسى والتركيب الاجتماعى المرجو ، أو لاختلاف الزاوية التى ينظر اليها أصحاب الارصدة أنفسهم والمطالبين بتحويلها الى البلدان العربية ، والنتائج التى تترتب على ذلك . وسنكتفى هنا بمناقشة الجانب الاقتصادى وان كنا ندرك تماما أن الاوضاع السياسية ستتأثر بشكل أو بآخر بطريقة المعالجة الاقتصادية لهذا الامر .

ولاصحاب الارصدة الاجنبية فى الخارج حجج لا يمكن تجاهلها ، ومن المهم بحثها فهم يذكرون مثلا أن هذه الأرصدة ليست عاطلة ، بل أنها مستثمرة اما فى سندات حكومية مضمونة أو مستغلة فى عمليات مصرفية أو غير مصرفية تدر عائدا أعلى من ذلك السائد فى البلدان العربية وبالاضافة الى ذلك فان سوق المال فى الخارج يتميز بدرجة عالية من المرونة ، ويمكن عن طريقه تحويل الاموال من مجال الى آخر بقدر كبير من اليسر ، وهو مالا يتوفر فى البلدان العربية سواء تلك التى تأخذ بنظام التخطيط المركزى أو لا تأخذ به هذا بالاضافة الى أن سوق المال محدود النطاق فى العالم العربى بدرجة ملحوظة ، ويتعرض الاستثمار فيه الى كثير من المخاطر ، والمسائل المالية يجب معالجتها بعيدا عن النواحى العاطفية . وهذه المسائل لا يمكن انكارها غير أن عائد الاستثمار فى النهاية لا يمكن قياسه بهذه البساطة ، ويقتضى الامر دراسة العائد فى الاجل القصير والطويل معا ، كما يقتضى دراسة العوامل المباشرة وغير المباشرة سواء تلك الناتجة من تركز مجالات الاستثمار فى مناطق ليس للمستثمر سلطة عليها أو قدرة على التأثير فيها ، أو الناتجة من التفاعلات التى تنشأ من الاستثمار فى مجال الوطن العربى .

واذا رجعنا الى الأوضاع المالية والنقدية للبلدان الغربية التى تتركز فيها الاموال العربية نجد أن الاستقرار الذى تبدو فيه هو استقرار شكلى الى حد كبير ، وهو ما نلمسه من الحمى التى تصيب هذه الاسواق من وقت الى آخر نتيجة حرية تحرك الأموال ، مما يؤدى الى تغيرات كبيرة فى أسعار الفائدة ، بل وفى أسعار العملة نفسها . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تفاوت سعر الفائدة فى بريطانيا مثلا بين ٢٪ ، ٨٪ وفى الولايات المتحدة بين ١ر٧٥ ٪ ، ٦ ٪ . كما حدثت عدة انخفاضات فى أسعار العملات العامة مثل الاسترلينى والفرنك الفرنسى وحتى الدولار الذى يبدو كما لو أن سعره لم يتغير ، أو يكون قد ارتفع بالنسبة للعملات الاخرى نجد أن قيمته قد انخفضت كثيرا بالقياس لمستويات الاسعار .

وقد انخفضت قيمة الاسترلينى مرتين منذ نهاية الحرب مرة فى سنة ١٩٤٩ والأخرى فى سنة ١٩٦٧ وكانت نسبة الانخفاض فى الأولى ٣١٪ وفى

الثانية ٣ر١٤ ٪ أى أن قيمة الاسترلينى قد انخفضت بالنسبة للدولار بنسبة ٤١ ٪ فى مدى ١٨ سنة ، أما الفرنك الفرنسى فقد خفضت قيمته تسع مرات فى أقل من ربع قرن وتدهورت قيمته الى أقل من عشر قيمتـــه بالنســـبة للدولار .

وتواجه الدول الغربية منذ الحرب العالمية الثانية بتضخم واضح ، نتيجة لاختلال التوازن بين الانتاج والقوة الشرائية فيهـــا ، وان كان هذا التضخم لا ينكشف لمستواه الحقيقى كنتيجة لاحتفاظ كثير من الدول ــ لاسيما النامية منهـــا ــ باحتياطيات نقدية فى شكل واحدة أو أكثر من هذه العملات .

ومؤدى ذلك أن قيمة الاحتياطيات أو الاستثمارات النقدية العربية فى الخارج لا تتأثر بمعدلات الفائدة فحسب ، وانما تتأثر أيضا بتغيرات قيمة النقود بها ، أى أن أصحاب الارصدة من العرب يتحملون نتائج الاوضـــاع الاقتصادية للدول المودعة بها أرصدتها .

وتؤدى حالة التضخم السائدة فى البلدان العربية الى محاولة تلك الدول خلق نوع من التوازن فى اقتصادياتها عن طريق الضغط على الدول النامية فتحصل على منتجاتها الاولية بأسعار رخيصة وتبيع لها مصنوعاتها بأسعار عالية ، ونفس هذا الشىء يمكن ادراكه فى العلاقة بين أسعار البترول المصدر والسلع الاستهلاكية أو الانتاجية الواردة للبلدان المنتجة للبترول . ولعله لو أن تلك البلدان قد هيأت نفسها لانتاج الجزء الأكبر ممـــا تحتاج اليه من سلع ، أو عملت على اكتشاف مصـــادر أخرى للثروة لكانت العلاقة بين صادراتها وارداتها أكثر توازنا ، ولزادت رفاهية هـــذه البلدان ، اذ أنه بالرغم من الثروات المتضخمة فى بعض البلدان المنتجة للبترول الا أنهـــا ولا زالت تعتمد بدرجة عالية على المنتجات النهائية الاجنبية ، بل وحتى على الخبرات الأجنبية الغالية الكلفة فى مجالات الخدمات والمرافق العامة .

وهناك مسألة لا يمكن تجاهلها ، وهى استغلال الارصدة النقدية ، أو المفرقة فى استثمارات خارجية فى عمليات محلية قد لا يكون بالامر اليسير ، اذ قد يعنى اقامة مشروعات على أسس غير اقتصادية ، اما لصغر السوق، أو نقص المواد الخام أو الخبرة الخ ..

ومن أمثلة ذلك بعض المناطق العربية التى أثر البترول فى طريقة تكوينها وتشكيلها ونموها وهى بمثابة واحات يستخرج منها البترول ، ويفد اليها أعداد ضخمة من المغتربين للعمـــل دون أن تكون لهم ارتبـــاطات جذرية بالمجتمع ، ويتميزون باتجاهات قـــد تختلف فى كثير أو قليل عن اتجاهات المواطنين وبالتالى فاقامة مشروعات انتاجية كبيرة فى مثل هذه المنـــاطق سيكون مصيرها الفشل الا اذا ربطت هذه المشروعات بمناطق أكثر اتساعا، وقابلة للنمو والتطور .

وليس هناك شك فى أن اعتماد أى بلد على منتج واحد يؤثر فى توازنه الاقتصادى ، كما يؤثر على مستقبله ، واذا اتجهت البلدان المنتجة للبترول الى التركيز على تصنيعه فعليها أن تحل مشكلة السوق العالمية وأوضاع المنافسة فيها ، كما أنه ليس من المصلحة أن يتم تصنيع البترول فى كل بلد عربى بشكل منفرد ، لان ذلك لا يحقق التوازن المرجو لها ، وقد يؤدى الى منافسة قاتلة ليست فى مصلحة كل منها ، ولكن فى نطاق مجموع البلدان العربية يمكن أن يكون هناك نوع من التفاهم،على قدر ما من التخطيط،لضمان عدم المنافسة فى السوق العربية ، ولضمان الاستفادة من طاقتها الكبيرة فى مختلف مجالات التبادل السلعى والخدمى ، وفى المطالب الخارجية . ويتضمن هذا التصور عدم التعرض للتخطيط الاقتصادى الشامل وعلى مستوى كل بلد .

واذا كان ضمان قيمة الاستثمارات العربية فى الخارج غير مؤكد ، فالقول بارتفاع درجة المخاطرة لو وجهت الأموال الى المشروعات العربية انما ينبنى على أساس ما حدث فى معاملة الاستثمارات الفردية العربية فى البلدان العربية التى أخذت بالفلسفة الاشتراكية ، ولو أن هذا الوضع كان موضع نقاش طويل ، لا سيما بعد أن تبين أن القسم الاكبر من الاموال العربية التى مستها القرارات الاشتراكية لم ترد بالطرق المشروعة ، وقليل منها ثبت وروده من الخارج فعلا . ومع ذلك فتصورنا لعملية الاستثمار هو أن تتم على النطاق العام أو الحكومى ، بمعنى وجود أجهزة عربية تنظم استخدام هذه الاموال ، وتضمن سلامة هذه الاموال وتحصيل فوائد اقراضها أو أرباح استغلالها . وليس هناك مبرر أن تتجه أموال بعض المناطق العربية للخارج ، لتعود الى مناطق أخرى عن طريق وسطاء أجانب يتحكمون فى كلا الطريقتين . وقد أصبحت الارصدة العربية فى الخارج من الضخامة بدرجة تدعو الى ضرورة القيام باستغلالها بشكل مباشر دون حاجة الى وسطاء ، كما أن توجيهها للاستثمار فى نطاق العالم العربى يؤدى الى النمو السريع المتوازن فيه ، وهذا بدوره سيؤدى الى تحسن المركز المادى للبلدان العربية بالنسبة للعالم الخارجى ، وفى هذه الحال ستكون فى وضع يمكنها من الحصول على شروط أفضل فى التعامل مع الخارج وفكره أولوية اعادة استثمار فائض العملية للانتاج فى نطاق المنطقة التى تكون فيها لاسيما اذا كانت فى حاجة ملحة اليه ، ليس من قبيل الدعوى الى الانعزال ، أو الأقليمية ، ولكن يستند الى طبيعة العملية الاقتصادية والتوازن الواجب فى عالمنا المعاصر ، الذى أدى استقطاب الثروات ، وتركز الاستثمارات فى مناطق معينة فيه الى تكوين بؤرة للمشاكل والصراعات العالمية التى تسعى جميعا للتخلص منها .

والمسألة الاخيرة التى لا يمكن اغفالها هى أن دعم الاقتصاديات العربية، هى العنصر الاساسى لتقوية المركز الاجتماعى للبلدان العربية ، وهى التى تمكنها من احداث الاثر اللازم لمواجهة الضغط الاستعمارى . ومن مراجعة للاوضاع العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نجد أن نجاح القدرات

العربية والنمو الاقتصادى السريع لبعض البلدان العربية كان له أثر واضح فى الاتفاقات البترولية ، وفى حصول البـــلدان العربية ــ حتى تلك التى لم يمسها التغير الثورى فى العالم العربى ــ على شروط أكثر مناسبة ممـــا كانت فى المـــاضى .

نخرج من هذه الدراسة السريعة بالآتى :

١ ــ ان عائدات البترول تمثل فى حقيقتها جزء من الثروة القومية يجب أن يعود للبلد بشكل أو بآخر فى شكل مشروعات انتاجيـــة تعمل على رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للبلد .

٢ ــ ان عائدات البترول الحالية أقل من مستواها الحقيقى ، ولا مفـــر من نبذ فكرة التكاليف النمطية ومراجعة عناصر التكاليف باستمرار وضمان استخدام أحدث وسائل الاستغلال والاستغلال الاوفى للآبار حتى لو أدى الامر الى زيادة تكاليف الانتاج طالما أنها فى الحدود العالمية فى المتوسط .

٣ ــ أنه مهما كانت أجهزة وقاية الدول العربية ؛ فهى قاصرة عن تحديد العائدات الحقيقية للبترول الامر الذى يفرض الاهتمام بضرورة تشـــجيع تكوين شركات وطنية أو تهيئة الدولة للمشاركة فى العمليات البترولية ، لمـــا فى ذلك من تخفيض لمعدل ابتزاز الموارد القومية ، فضلا عما يؤدى اليه من فتح آفاق المعرفة للمواطنين .

٤ ــ أن تحويل عائدات البترول أو أى جزء منها الى مشروعات استهلاكية أمر يخل بالاقتصاد القومى ، والتوازن الواجب فيه سواء فى الحـــاضر ، أو بين الحاضر والمستقبل .

٥ ــ ان ترك الحرية للشركات لتحـــويل كل أرباح العملية البترولية للخارج أمر يحتاج الى نظر ويمكن الاخذ بنظام استثمار الاموال الاجنبيـــة ، وهو معترف به على النطاق العالمى ، وذلك بتحديد نسبة المبالغ المسموح بتحويلها للخـــارج من رأس المـــال الوارد الى البلاد . وما يزيد عن ذلك فيجب اعادة استثماره فى المشروعات التى يتفاهم عليها .

٦ ــ ان أولوية استثمار عائدات البترول يجب أن تكون فى البلد العربى المنتج للبترول ، واذا كانت الظروف الاقتصادية لهذا البلد لا تيسر ذلك فيمكن أن يتم الاستثمار فى نطاق البلدان العربية .

٧ ــ ليس من المتصور أن يتم استثمار مربح للمشروعات الانتاجيـــة على نطاق كبير فى البلدان العربية الا بوجود نوع من التفاهم على حد أدنى من التخطيط الاقتصادى لضمان التناسق الاقتصادى بين هذه البلدان .

٨ ـ ان انفاق عائدات البترول العربى فى البلدان العربية هو الوسيلة الطبيعية لاحداث النمو والتوازن فيها ، وهو الضمان الطبيعى لاستقرار الأوضاع المادية .

٩ ـ وحتى يكون الاستثمار مجد فى المجال العربى وبالشكل المرجو ، من الضرورى التفاهم على تدعيم أجهزة التنمية العربية القائمة ، وتراعى هذه الأجهزة فيما تراعيه بالاضافة الى دراسة المشروعات ، ضمان حقوق اصحاب الاموال .

١٠ ـ ان التقدم الاقتصادى للبلدان العربية هو الوسيلة الوحيدة والأكيدة لتدعيم مركزها التنافسى فى العالم الخارجى ، وفى ذلك مصلحة عامة .

١١ ـ ان تدعيم الأوضاع الاقتصادية ونموها فى العالم العربى عامل أساسى فى التوازن مع العالم الخارجى وسيؤدى الى اضعاف شوكة الاحتكارات وعناصر الاستغلال فى العالم .

١٢ ـ ان تباين المفاهيم الاجتماعية بين البلدان العربية لا تمنع من قيام تفاهم بينها ، يؤدى الى حل مشاكلها الاقتصادية ، ورفع مستوى معيشتها ، وتحقيق أهدافها العامة .

جدول رقم (١)

العائدات التى حصلت عليها البلاد العربية المنتجـــة للبترول

من شركات البترول

فى السنوات ٥٩ / ٦٨

مليون دولار

السنة	السعودية	الكويت	العراق	ليبيا	الجزائر	أخرى	مجموع
١٩٥٩	٣١٥ر٠	٤٠٥ر٢	٢٤٢ر٥	—	٠ر٨	٦٩ر٢	١٠٣٢ر٧
١٩٦٠	٣٥٥ر٢	٤٦٥ر٢	٢٦٦ر٣	—	٥ر٧	٧٠ر٠	١١٦٢ر٤
١٩٦١	٤٠٠ر٢	٤٦٤ر٣	٢٦٥ر٥	٣ر٢	٣٠ر٨	٧٠ر٣	١٢٣٤ر٣
١٩٦٢	٤٥١ر١	٥٢٦ر٣	٢٦٦ر٦	٣٨ر٥	٣٨ر٦	٧٤ر٨	١٣٩٥ر٩
١٩٦٣	٥٠٢ر١	٥٥٦ر٧	٣٢٥ر١	١٠٨ر٨	٤٨ر٦	٨٢ر٩	١٦٢٤ر٢
١٩٦٤	٥٦١ر٠	٦٥٥ر٠	٣٥٣ر١	١٩٧ر٤	٥٩ر٩	٩٥ر٩	١٩٢٢ر٣
١٩٦٥	٦٥٥ر٢	٦٧١ر١	٣٧٤ر٩	٣٧١ر٠	٨٩ر٥	١١٩ر٠	٢٢٨٠ر٧
١٩٦٦	٧٧٦ر٩	٧٠٧ر٢	٣٩٤ر٢	٤٧٦ر٠	١٢٦ر٣	٢١٠ر٤	٢٦٩١ر٠
١٩٦٧	٨٥٠ر٢	٧١٧ر٦	٣٦١ر٢	٦٣١ر٠	١٤٢ر٣	٢٢٧ر١	٢٩٢٩ر٤
١٩٦٨	٩٥٤ر٧	٧٧٣ر٣	٤٧٦ر٢	٩٥٢ر٠	١٥٨ر٠	٣٥٣ر٥	٣٦٦٧ر٧
المجموع	٥٨٢١ر٦	٥٩٤١ر٩	٣٣٢٥ر٦	٢٧٧٧ر٩	٧٠٠ر٥	١٣٧٣ر١	١٩٩٤٠ر٦

تشمل العائدات أمنة الربح (ضريبة الدخل ، وما يؤخذعلى عمليات التكرير والتصدير) والبلاد الاخرى تشـــمل ، قطر ، والبحرين ، وابو ظبى من سنة ١٩٦٣ ومسقط وعمان وظفار من سنة ١٩٦٧ .

المصدر مؤسسة المعلومات البترولية : المدفوعات الى الأقطار الرئيسية المنتجة للبترول للنفط سنة ١٩٦٨
نقولا سركيس : صناعة البترول والتخطيط الاقتصادى فى البلاد العربية (مؤتمر البترول العربى السابع) .

جدول رقم (٢)
معدلات استهلاك الطاقة للفرد فى السنة
(ما يعادل كيلو جرام فحم)
ســـنة ١٩٦٧

الـــكويت	٦٦٤٨
البحـــرين	٣٦٠١
اليمن الجنوبية	٢٠٢٣
الســعودية	١٤٠٠
لبنـــــان	٦٤٨
العـــراق	٦١٠
الجـــزائر	٤٢١
ســـــوريا	٣٩٣
ليبيـــــا	٣٣١
ج٠ ع٠ م٠	٢٦٧
الاردن	٢٦٥
تونس	٢٣٤
المغـــرب	١٧٨
مسقط وعمـــان	١٠٦
الـــــودان	٨٧
اليمن الشمالية	١٠
المتوسط العـــام	٣٤٠

المتوسط فى أوربا	٣١٤٧
المتوسط فى العالم	١٦٤٨

المصـــــدر :

U.N. Statistical Year Book 1968.

جـــدول رقم (٣)

تقديرات احتياطى البترول والغـاز فى البلدان العربية

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٩

الـــدولة	احتياطى البتـرول مليون طن	احتياطى الغـــاز ١٠٠٠ بليون قدم٣
السـعودية	١٨ر٨٢٤	٥٠
الـكويت	٩ر٣٦٢	٣٩
ليبيـا	٤ر٦٠٩	٣٠
العـراق	٣ر٦٩٠	١٩
أبو ظبى	٢ر١٣٥	١٠
المنطقة المحايدة	١ر٨٩٨	٣ر٥
الجـزائر	١ر٠٥٣	١٥٠
قطـــر	٧١٣ر	١٠
مسقط وعمان	٦٦٧ر	١ر٥
ســـوريا	٢٠٠ر	٠ر٥
دبى	١٢٣ر	٠ر٥
ج٠ ع٠ م٠	٠٧٣ر	٥
تـونس	٠٧٣ر	١
البحـرين	٠٤٧ر	١
المغـرب	٠٠١ر	٠٠
المجمـــوع	**٤٣ر٤٧٨**	**٣٢١**

المصدر : مجلة نفط العرب : مارس سنة ١٩٧٠

جـــدول رقم (٤)

انتاج واستهلاك الطاقة فى البلدان العربيـــة ١٩٦٧

ما يعادل مليون طن فحم

(أ) البلدان العربيـــة

ذات فائض الطاقة	الانتـــاج	الاستهلاك	الرصـــيد
السعودية	١٦٩ر٦٣	٣ر٠٨	١٦٦ر٥٥
الـكويت	١٥٢ر٣٧	٣ر٤٦	١٤٨ر٩١
ليبيـــا	١٠٨ر٣٧	٠ر٦٨	١٠٧ر٦٩
العـــراق	٧٩ر٣٣	٥ر١٥	٧٤ر١٨
الجـــزائر	٥٣ر٧٤	٥ر٢٨	٤٨ر٤٦
المنطقة المحايدة	٢٨ر٨٠	١ر٢٣	٢٧ر٥٧
مسقط وعمان وأبو ظبى	٢٨ر١٨	٠ر٠٧	٢٨ر١١
قطـــر	٢٠ر١٢	٠ر١١	٢٠ر٠١
البحـــرين	٤ر٥١	٠ر٧٠	٣ر٨١
تـــونس	٢ر٩٣	١ر٠٧	١ر٨٦
	٦٤٧ر٩٨	٢٠ر٨٣	٦٢٧ر١٥

(ب) الدول العربية ذات العجز فى الطاقة :

الـــــدولة	الانتـــاج	الاستهلاك	الرصيد عجـز
الجمورية العربية المتحدة	٧ر٦٩	٨ر٢٥	٠ر٥٦
المغـــرب	٠ر٧٤	**٢ر١٩**	١ر٤٥
ســـــوريا	٠ر٠٩	١ر٦٤	١ر٥٥
لبنـــــان	٠ر٠١	١ر٢٤	١ر٢٣
الســـودان	٠ر٠١	٠ر٠٠٥	٠ر٠٤
اليمن الشمالية	—	٠ر٥٣	٠ر٥٣
اليمن الجنوبيـــة	—	٠ر٥٧	٠ر٥٧
الاردن	—		
المجمـــــــوع	٨ر٥٤	١٤ر٤٧	٥ر٩٣
مجموع الدول العربية	٦٥٦ر٥٢	٣٥ر٣٠	+ ٦٢١رر٢٢

نسبة الزيادة فى أ : ٩٦ر٨ ٪

نسبة العجز فى ب : ٠ر٤١ ٪

نسبة الزيادة الكليـــة : ٩٤ر٣ ٪

المصـــــدر : U.N. Statistical Year Book, 1968

جـــدول رقم (٥)

توزيع نصيب الشركات الاجنبية

المنتجة للبترول العـربى

	الخليج		شـــمال أفريقيـــا
أمريكيـــة	٥٥ر٩	٦٨ر٩	٥٩ر٩
بريطانيـــة	٢٦ر٠	٣ر٩	١٩ر٢
فرنســـية	٧ر٤	١٦ر٧	١٠ر٣
هولنـــدية	٥ر٥	—	٣ر٨
يابانيـــة	٣ر٧	—	٢ر٦
أخـــرى	١ر٥	١٠ر٥	٤ر٢
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : عبد الله الطريقى ، دعو النفط المؤمم يتدفق ، مجلة النفط العربى مارس سنة ١٩٧٠

جـــدول رقم (٦)

انتاج البترول العربى فى سنتى ٦٨ ، ١٩٦٩

١٠٠٠ طن

البـــلد	١٩٦٨	١٩٦٩
ليبيـــا	١٢٤ر٥٢٤	١٥٠ر٠٠٠
الســعودية	١٤٠ر٩٩٨	١٤٨ر٣٠٠
الـكويت	١٢٢ر٠٨٥	١٢٩ر٠٠٠
العـــراق	٧٣ر٨٤٨	٧٦ر٧٠٠
الجـــزائر	٤٢ر١٤٥	٤٤ر٠٠٠
أبو ظبى	٢٤ر٠٠٦	٢٨ر٨٠٠
المنطقة المحـايدة	٢٢ر٨٧٢	٢٣ر٧٠٠
قطـــر	١٦ر٣٦٣	١٧ر١٠٠
عمـــان	١٢ر٠٦٨	١٦ر٣٠٠
ج٠ ع٠ م٠	٨ر٩٩٥	١٤ر٠٠٠
البحـرين	٣ر٧٦٨	٣ر٨٠٠
ســوريا	١ر٠٠٠	٣ر٥٠٠
تـــونس	٣ر١٧٣	٣ر٤٠٠
دبى	٠٠٠	١ر٠٠٠
المغـــرب	٨٩	٦٠
المجمـــوع	٥٩٥ر٩٣٤	٦٥٩ر٦٦٠
الانتـــاج العـــالمى	١ر٩٧٥ر٣١٩	٢ر١٣٣ر٤٧٠
نسبة الانتاج العربى	٣٠ ٪	٣١ ٪

المصـــدر : Statistical Review of the World Oil Industry

المراجـــع

١ ــ د. صاحب دهب : البترول العربى الخام .

٢ ــ د. لبيب شقير ود. صاحب دهب : اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية (جزءان) .

٣ ــ مؤسسة البترول : البترول فى ج. ع. م. سنة ١٩٦٠ .

٤ ــ مؤسسة البترول : مجلة البترول سنة ١٩٦٩ .

٥ ــ مجلة نفط العرب : مارس سنة ١٩٧٠ .

٦ ــ أبحاث وتوصيات مؤتمر البترول العربى السابع ــ مارس سنة ١٩٧٠ .

٧ ــ دراسات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة ١٩٧٠ .

٨ ــ مجلس التخطيط ــ الكويت : المجموعة الاحصائية السنوية سنة ١٩٦٩ .

٩ ــ الجهاز المركزى للاحصاء ــ العراق : المجموعة السنوية سنة ١٩٦٨ .

١٠ــ Hongrigo. S.H. Oil in the Middle East Issawi C. et Y. Ganem. The Economics of Middle Eastern.